

منشور عدد: 11

من رئيس الحكومة

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الهيكل والولاية

ورؤساء البرامج

الموضوع: إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

الملاحق: - هيكل المشروع السنوي للأداء لسنة 2025  
- هيكل مشروع ميزانية المهمات حسب الأداء.

\*\*\*\_\*\*\*\_\*\*\*

تأثر الاقتصاد التونسي كسائر بلدان العالم خلال السنوات الأخيرة بالتبعات الناجمة عن سلسلة من الأزمات العالمية وما أفرزته من ضغوطات على التوازنات المالية الكبرى للبلاد عامة وميزانية الدولة على وجه الخصوص. حيث ارتفعت نسبة التضخم في سائر اقتصادات العالم نظرا للنسق التصاعدي غير المسبوق لأسعار الطاقة والمواد الأولية بالإضافة الى الاضطرابات في مسالك التوزيع والإنتاج واختلال التوازن بين العرض والطلب بسبب تأثير الصدمات على الإنتاج والاستهلاك الذي اضفى مزيدا من الضبابية على الآفاق المستقبلية للنشاط الاقتصادي والتبادل التجاري العالمي.

وبالرغم من تواصل الضغوطات، تمكن الاقتصاد التونسي من رفع عديد التحديات والرهانات ومثلت النتائج المسجلة خلال سنة 2023 دليلا على قدرته على الصمود أمام مخاطر التحولات الناجمة عن تتالي الصدمات ومخلفاتها.

فعلى مستوى النمو، أثر تواصل سنوات الجفاف نتيجة للانحباس الحراري والتغيرات المناخية على الموارد المائية وعلى القطاع الفلاحي والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به مما أثر على نسبة النمو لسنة 2023 وذلك رغم الأداء الجيد لقطاع الخدمات خاصة القطاع السياحي وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

كما تركزت الجهود في سنة 2023 على التحكم في الميزان التجاري ليسجل تحسنا بحوالي 32 % مقارنة بسنة 2022 من خلال ترشيد الواردات ومزيد دعم وتنشيط الصادرات مما ساهم الى جانب ارتفاع نسبة التحويلات من الخارج في المحافظة على مستوى احتياطي من العملة تجاوز في موفى 2023 أربعة اشهر من الواردات، ومكن من المحافظة على استقرار سعر الصرف تجاه اهم العملات. كما تم اتخاذ عديد الاجراءات للتحكم في الأسعار ومزيد التحكم في مسالك التوزيع والتصدي لمظاهر الاحتكار والتهرب والمضاربة. ونتيجة لذلك، حافظت نسب التضخم على منحنى تنازلي منذ شهر جانفي 2023 لتبلغ 8.1 % في ديسمبر 2023 ومعدل 9.3 % لكامل سنة 2023 و تواصل هذا المنحنى التنازلي خلال سنة 2024 لتبلغ نسبة 7.8 % في جانفي 2024 و 7.5 % في شهر فيفري 2024.

وعلى مستوى المالية العمومية، أفضت النتائج الأولية لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2023 إلى عجز دون الهبات والتخصيص بحوالي -7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل -7.7% سنة 2022 و حجم الدين العمومي لسنة 2023 في حدود 76.3 % من الناتج المحلي مقابل 79.9 % سنة 2022، مرده بالأساس تحسن المداخيل الجبائية بـ 7.3 % مقارنة بسنة 2022 نتيجة لمواصلة تحسن مجهود الاستخلاص والتصدي للتهرب الضريبي وتطوير اليات عمل الإدارة من ناحية ، والمجهود الكبير للتحكم في النفقات العمومية وترشيدها خاصة نفقات الأجور من ناحية أخرى.

ومن المنتظر أن يتواصل هذا المجهود خلال سنة 2024 لتعزيز الصمود واستعادة نسق النمو ومواصلة التحكم في التوازنات المالية ليرتفع مستوى عجز الميزانية الى ما دون 6.6 % من الناتج مما سيساهم في المحافظة على استدامة المالية العمومية.

وفي نفس هذا التوجه الرامي الى المحافظة على التوازنات المالية والتخفيض من عجز ميزانية الدولة والتقليص من اللجوء الى التداين العمومي ومزيد التعويل على الذات، ينتزل مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025، غير انه بالرغم من بوادر تحسن الظرف الاقتصادي العالمي الذي يتسم باستعادة نسق النمو في اهم الاقتصاديات ونجاح السياسات النقدية في التحكم في نسب التضخم الا أن تواصل الضبابية وعدم اليقين قد تؤثر على الوضع الدولي والمحلي مما يستوجب اتخاذ الإجراءات الاستباقية اللازمة لمجابهة كل التحديات.

ويتطلب إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 ترتيب الأولويات والتوجهات الكبرى بهدف تعزيز الصلابة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعجيل وتيرة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحقيق نمو شامل ودائم يجذب المستثمرين ويخلق الثروة ويوفر الفرص لمختلف الفئات من طالبي الشغل، بالإضافة إلى المحافظة على استدامة التوازنات المالية للبلاد التي تمثل ركيزة أساسية لتكريس السيادة الوطنية والمحافظة على استقلالية القرار الوطني وتحقيق الأمن الاقتصادي والسلام الاجتماعي.

وبناء على ما سبق، سيتم العمل في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 على مواصلة تكريس التوجهات المستقبلية المضمنة برؤية تونس 2035 واستحداث الجهود لتجسيم الإصلاحات الاقتصادية المبرمجة و التي تراعي خصوصيات البلاد وبلوغ أهداف المخطط التنموي الرابع عشر للفترة 2023-2025 وذلك أساسا عبر:

- ✓ استعادة نسق النمو الاقتصادي من خلال تحفيز قطاعات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية وحسن إدارة المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية وتأثيرها على القطاع الفلاحي والقطاعات المرتبطة به.
- ✓ التحكم التدريجي في التوازنات المالية العمومية وذلك بتعزيز استخلاص موارد الدولة من ناحية والتحكم في النفقات الجارية خاصة كتلة الأجور وترشيد نفقات الدعم، مما يمكن من التقليص التدريجي في عجز الميزانية ونسبة التداين وضبطها في مستويات معقولة ومستدامة على المدى القصير لتوفير هامش مالي يخصص للاستثمار العمومي باعتباره محركا أساسيا لاستقطاب الاستثمار الخاص ودفع النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي على المدى المتوسط.

✓ مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية بهدف تجسيم الأولويات الوطنية وتحسين مناخ الأعمال وتوسيع قاعدة الأداء والتصدي للتهرب الجبائي ودمج القطاع الموازي وتحقيق العدالة الجبائية.

✓ تكثيف الجهود في اتجاه دعم الاستثمارات العمومية لتطوير البنية الأساسية ونجاعة الخدمات العمومية بما يساهم في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف عيش المواطنين خاصة الفئات الهشة.

✓ تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وضمان استدامة الموارد الطبيعية وتعزيز اعتماد الطاقات النظيفة والمتجددة وتطوير الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.

✓ مواصلة العمل ضمن الاستراتيجية الوطنية على الحد من الانبعاثات الغازية والتأقلم مع التغيرات المناخية وذلك من خلال تعزيز الحوكمة المناخية ودعم التجديد التكنولوجي وتشجيع البحث العلمي وتطوير استخدام الموارد المتاحة سواء كانت طبيعية أو بشرية. بالإضافة الى تعزيز التعاون الدولي لتطوير استراتيجيات مشتركة للتعامل مع التحديات المناخية والحد من المخاطر المتعلقة بها مما يضمن حق الاجيال القادمة في بيئة سليمة ويمكن من التوجه نحو نمط جديد لتنمية نظيفة ومستدامة وعادلة وشاملة وفق الأولويات الوطنية.

✓ مواصلة اصلاح قطاع الوظيفة العمومية نظرا لأهميته في تحسين أداء الإدارة لتكون قاطرة لتنفيذ الإصلاحات ودفع التنمية، وستركز الجهود خلال الفترة القادمة على مواصلة تطهير ورقمنة الإدارة وتحديثها واحكام التصرف في الموارد البشرية بالإضافة إلى تطوير منظومة التأجير لتحفيز الكفاءات ودعم الإنتاجية.

✓ مواصلة تكريس الدور الاجتماعي للدولة من خلال:

-مزيد الإحاطة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل والطبقة الوسطى والمحافظة على السلم والعدالة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطن.

-تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء وتنفيذ البرامج المتعلقة بالوقاية والتأهيل والخدمات للحد من أشكال العنف المسلط ضد المرأة.  
-ضمان نماء الأطفال ورفاههم بما يمكن من تحقيق مصلحتهم الفضلى.

✓ مواصلة مكافحة الاقصاء المالي ودعم الادمج الاجتماعي والاقتصادي من خلال وضع وتطوير البرامج والاليات الملائمة لدعم حوكمة الادمج المالي وتطوير التمويل الرقمي وخدمات الدفع والتامين الصغير ودعم التثقيف المالي وحماية مستهلكي الخدمات المالية.

ولإعداد مشروع الميزانية يتعين اتباع المنهجية التالية:

### منهجية إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025

يندرج إعداد مشروع ميزانية الدولة ضمن المقتضيات والصيغ الواردة بالقانون الأساسي عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية والنصوص التطبيقية الخاصة به.

ويجدر التذكير في هذا السياق أن هيكل ميزانية الدولة تركز على مهمات وبرامج وبرامج فرعية وأنشطة. وتضبط لكل برنامج استراتيجية وأولويات وأهداف تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الدولية والوطنية بما في ذلك المؤشرات المندمجة التي تراعي النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية وبصفة عامة مؤشرات التنمية المستدامة.

وقصد إعطاء رؤية واضحة على المدى المتوسط لقيادة البرامج ولضمان ديمومة ميزانية الدولة، يتعين على كافة الوزارات والهيكل المعنية تقديم مشاريع ميزانياتها وفقا لأهداف المخطط الرابع عشر والاستراتيجيات الوطنية وتوزيعها حسب البرامج وذلك بتحيين إطار النفقات متوسط المدى 2025-2027 مع إعطاء الأولوية للقرارات الرئاسية والإجراءات الحكومية المعلن عنها بالإضافة الى النفقات الإلزامية والوجوبية والمشاريع المتواصلة وربط الاعتمادات المطلوبة بنتائج أداء البرامج التي تضمنتها المشاريع السنوية للأداء.

وتبعا لما تقدم، فإن إعداد تقديرات سنة 2025 يتم بناء على التوجهات والإجراءات التالية:

## 1- نفقات التأجير:

سجلت كتلة الأجور ارتفاعا كبيرا في العشرية الماضية حيث بلغت أعلى مستوياتها وتجاوزت نسبة 16% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2020، وقد تم اتخاذ عديد الإجراءات التي ساهمت في التحكم في هذه النفقات لتبلغ كتلة الأجور مستوى 13.6% من الناتج في سنة 2023. ونظرا لأهمية حجم هذه النفقات فان المحافظة على التوازنات المالية تستدعي مواصلة العمل وبذل الجهد للتحكم في نفقات الأجور والتزول بها تدريجيا إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الاجمالي.

وتبعا لذلك، سيتم مواصلة العمل على التحكم في كتلة الأجور بالاعتماد على التمشي التالي:

✓ مواصلة تنفيذ الزيادات العامة في الأجور طبقا لاتفاق 15 سبتمبر 2022 والأوامر المنبثقة عنه وعدم تقديم مقترحات في الترفيع في المنح أو إحداث منح جديدة.

✓ ترشيد الإنتدابات وتوجيهها حسب الأولويات وحسب القيمة المضافة لبعض القطاعات والاختصاصات.

✓ مواصلة التخفيض التدريجي في عدد خريجي مدارس التكوين خاصة بالنسبة لوزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية ووزارة العدل.

✓ الاكتفاء بنسبة لا تتجاوز 40 % ممن تتوفر فيهم شروط الترقية بالنسبة للترقيات العادية ما لم تنص الأنظمة الخصوصية على نسب مغايرة.

✓ عدم نقل فواضل تراخيص الانتدابات والترقيات بعد انقضاء سنتين من السنة الأصلية للترخيص،

✓ عدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة أو عن طريق الحراك الوظيفي.

✓ ترشيد النفقات بعنوان منح الساعات الإضافية وإسناد استراحة تعويضية في حالة القيام بها فعليا.

من جهة أخرى، وعملا بأحكام الفصلين 45 و48 من القانون الأساسي للميزانية التي تنص على أن مشروع قانون المالية للسنة يضبط العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم بالوزارات وبمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية

الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة، فإن جميع رؤساء البرامج والمكلفين بالتصرف في الموارد البشرية مدعوون إلى إيلاء عملية حصر الأعوان المرخص فيهم العناية اللازمة وإدراج المعطيات بمنظومة إعداد ميزانية الدولة "أمد" حسب السلك والرتبة تفاديا لأي تجاوز للعدد المرخص فيه بقانون المالية للسنة.

## 2- نفقات التسيير:

إن كافة المهمات والهيكل الإدارية مدعوة إلى مضاعفة جهودها لترشيد هذه النفقات خلال كامل الفترة 2025-2027 مع ضرورة التحكم فيها للبقاء في مستوى الاعتمادات المرسمة من خلال الإجراءات التالية:

- عدم تجاوز نسبة تطور بـ 4% كحد أقصى عند ضبط التقديرات، مع العمل على تخصيص هذه الزيادة أساسا لخلص المتخلدات ولتغطية النفقات المنجرة عن عمليات توسعة أو إحدائات جديدة،

- مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية مع التأكيد على الالتزام بما جاء بالمناشير والتراتب الجاري بها العمل الصادرة في الغرض بخصوص استعمال سيارات المصلحة للأغراض الإدارية دون سواها أو الخاصة بالسيارات الوظيفية مع التحكم في استهلاك الوقود والعمل على تعميم تجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPRS،

- التفويت في السيارات والمعدات التي زال الانتفاع بها وذلك بالتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في أجل أقصاه موفى 2025،

- مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة، من خلال وضع خطة للتحكم في الاستهلاك باستعمال الفوانيس المقتصدة واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات العمومية ذات الاستهلاك المرتفع وتشجيعها على تركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بغرض الاستهلاك الذاتي ومزيد ترشيد والتحكم في استهلاك المحروقات.

- مزيد التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامات والمهمات بالخارج من خلال المحافظة على نفس الاعتمادات المرسمة سنة 2024 على أقصى تقدير.

- حوكمة نفقات الاكزية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا، والسعي إلى إعادة توظيف العقارات الموضوعة على ذمة الهياكل والوزارات وإعادة تهيئتها وذلك قصد تفادي تسوغ مقرات جديدة بالتنسيق المسبق مع مصالح وزارة المالية.

- العمل على ترشيد استهلاك الماء من خلال وضع خطة للاقتصاد فيه طبقا لما ورد بالمنشور عدد 7 بتاريخ 6 مارس 2024.

### 3-نفقات التدخلات:

#### ✓ تدخلات وتحويلات البرامج الاجتماعية:

تمثل هذه التحويلات تدخلات الدولة في الميدان الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي باعتبارها نفقات تهدف بالخصوص إلى إعادة توزيع المداخل ومقاومة الفقر وبرامج التضامن الوطني والسكن الاجتماعي ومنح الطلبة والإعانات المدرسية والجامعية.

#### ✓ نفقات الدعم

شهدت نفقات الدعم ارتفاعا هاما خلال سنة 2023 حيث بلغت نسبة 7.2 % من الناتج المحلي الإجمالي وتهم بالأساس دعم المحروقات ودعم المواد الأساسية، ويستوجب تحقيق الأهداف المرجوة من منظومة الدعم تحسين أداء المنظومة ونجاعتها و تطوير اليات الرقابة قصد مزيد ترشيد هذه النفقات.

#### ✓ تدخلات تنمية لفائدة الفاعلين العموميين:

تتضمن التدخلات التنموية جملة من المشاريع ذات الصبغة التنموية التي يعهد إنجازها إلى مختلف الفاعلين العموميين التابعين للوزارات. وفي هذا الإطار يقترح التأكيد على ضبط الأولويات والعمل على برمجة المشاريع ذات العلاقة المباشرة مع الأهداف الاستراتيجية للمهمة من ناحية وأولويات الاستراتيجيات الوطنية المصادق عليها من ناحية أخرى.



كما تنطبق على هذه النوعية من النفقات كل الشروط المتعلقة بوجود استكمال الدراسات وتحريير الحوزة العقارية وتحديد هيكله التمويل بما في ذلك أخذ مصادقة الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية.

#### 4-نفقات الاستثمار:

تمثل هذه النفقات محركا أساسيا لدفع نسق التنمية ولاستقطاب الاستثمار الخاص بالجهات والأقاليم من خلال خلق موارد جديدة وتطوير النشاط الاقتصادي وخلق الثروة. هذا وتتولى الدولة تنفيذ هذه المشاريع بصفة مباشرة في مختلف الميادين.

وتبعا لذلك، فإن ضبط حجم الاعتمادات المتعلقة بالمشاريع وبالبرامج المتواصلة يجب أن يتم على ضوء التنفيذ المادي والمالي المنتظر لهذه المشاريع والبرامج سواء على المستوى المركزي أو الإقليمي أو الجهوي أو المحلي وكذلك المشاريع والبرامج التي تنفذ من قبل المؤسسات تحت الإشراف، مع إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع المرسمة وخاصة منها المعطلة بالجهات لتسريع نسق إنجازها ومشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطن.

وللغرض تم بمقتضى القرار الصادر عن رئاسة الحكومة والمؤرخ في 13 جوان 2023 إحداث اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية تحت إشراف السيد رئيس الحكومة بهدف تشخيص الإشكاليات والصعوبات التي تحول دون إنجاز المشاريع العمومية خاصة منها الممولة بقروض خارجية موظفة واقتراح الحلول والتدابير العملية للتسريع في اتمامها في أحسن الأجال.

ويتعين على جميع السادة الوزراء والولاة تفعيل لجانهم القطاعية والجهوية المنبثقة عن اللجنة العليا والتنسيق مع اللجنة الفنية على مستوى رئاسة الحكومة والعمل على اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لاستكمال هذه المشاريع وإدراج الانعكاس المالي الإضافي، عند الاقتضاء، بمشروع ميزانية 2025.

وفي جانب آخر يتعين تقييم الإنجازات الخاصة بالمشاريع والبرامج السنوية بمختلف القطاعات للنظر في مدى مساهمتها في تحقيق أهداف مختلف المهام وإقرار مواصلتها أو إعادة النظر فيها باتجاه تحسين مردوديتها.

كما أنه وفي إطار تحقيق مزيد من الجدوى والفاعلية في برمجة المشاريع التنموية العمومية، فإن كافة المهام مطالبة بتطبيق مقتضيات الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية التي تنصّ خاصة على تقديم المشاريع العمومية أو تحيين الدراسات الفنية التي يقترح إدراجها بميزانية الدولة للبتّ فيها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية قبل إحالتها إلى مصالح وزارة المالية.

كما يتعين على كافة المهام عند إعداد البطاقة الخاصة بكل مشروع إدراج انعكاساته على أهداف التنمية المستدامة خاصة على المستويين الاجتماعي والبيئي.

من جهة أخرى، وفي إطار المتابعة المادية والمالية لإنجاز المشاريع العمومية، فإن جميع الوزارات مدعوة من جديد للانخراط في منظومة "انجاز" واستغلالها لإدراج البيانات المتعلقة بالتقدم المادي ونسق استهلاك الاعتمادات للمشاريع الراجعة لها بالنظر. وللقيام بما يتعين في الغرض يرجى التنسيق بهذا الخصوص مع مصالح المركز الوطني للإعلامية.

كما يرجى اعتماد التوجهات التالية لضبط تقديرات نفقات الاستثمار:

■ إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج السنوية والمتواصلة لاستكمالها ويتعين في هذا الصدد إعادة النظر في المشاريع التي تعتبر متواصلة ولكنها لم تنطلق فعليا من أجل التأكد من مدى الحاجة إلى إنجازها وترتيبها في سلم أولويات الدولة على المستوى المركزي والإقليمي والجهوي والمحلي. وتبعا لذلك يمكن التخلي عن بعض المشاريع الاستثمارية المرسمة والتي انتفت الحاجة إليها قصد تخفيف تعهدات الدولة وإعطاء الأولوية لمشاريع أخرى مرتبطة بالأولويات الوطنية والقطاعية.

■ بالنسبة للمشاريع والبرامج الجديدة، فإنه يتعين من ناحية الأخذ بعين الاعتبار الانتظارات والحاجيات المختلفة حسب النوع الاجتماعي لجميع

الفئات التي تعيش وضعية هشاشة اقتصادية واجتماعية ومن ناحية أخرى إعطاء الأولوية لـ:

- ✓ المشاريع والبرامج التي تم ضبطها في المخطط التنموي للفترة 2023-2025 والمنبثقة عن قرارات رئاسية ومجالس وزارية.
- ✓ المشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية، والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات على المستويين النوعي والكمي.
- ✓ مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطن.
- ✓ المشاريع ذات العلاقة بالتأقلم مع التغيرات المناخية أو بالتخفيض من الغازات الدفينة كمشاريع الاقتصاد في الطاقة أو ذات النجاعة الطاقية من حيث المعدات والتجهيزات والبناءات.
- ✓ دعم برامج التهيئة والصيانة.
- ✓ ضبط تكاليف المشاريع والبرامج وضبط روزنامة دقيقة لأجال تنفيذها وتسليمها.
- ✓ التأكد من توفر جميع الشروط اللازمة لترسيم هذه المشاريع وعدم الاكتفاء بالدراسات الأولية واستكمال تحيين الدراسات الفنية وتحديد مصادر التمويل سواء على الموارد العامة للميزانية أو على موارد القروض الخارجية الموظفة أو الهبات.
- ✓ إحكام إعداد دراسات الشروط والتسريع في تجسيم مكونات المشاريع بما يرفع من نسق إنجازها ويضمن استغلالها الأمثل.
- ✓ تخصيص الاعتمادات اللازمة للقيام بإحصائيات مبنية على النوع الاجتماعي في كل القطاعات حتى يتسنى دراسة الفوارق الموجودة خاصة بين الجنسين والعمل على تقليصها في مختلف السياسات العمومية.
- ✓ مواصلة العمل على توفير المخزون العقاري لإنجاز المشاريع، وذلك في إطار أمثلة التهيئة العمرانية بالجهات.

✓ البحث عن تنوع آليات ومصادر التمويل لإنجاز المشاريع العمومية الكبرى مع إعطاء الأولوية عند توجيه مذكرات طلبات التمويل الخارجية (هبات وقروض) للمشاريع الجاهزة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بأهداف السياسات العمومية والأولويات الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار لإكراهات المالية العمومية.

✓ حصر المشاريع الممولة على موارد هبات خارجية موظفة وإدراجها ضمن مشروع ميزانية المهمة بهدف احتساب الكلفة الحقيقية للسياسات العمومية مهما كان مصدر التمويل. وفي هذا الصدد يتعين التثبت من جاهزية المشاريع الممولة بهبات خارجية بما يمكن من ضمان مردوديتها وحسن تنفيذها في الأجل.

وبالنظر لأهمية دور الهبات الخارجية، خاصة من حيث مساهمتها في دعم الموارد الذاتية لميزانية الدولة فضلا عن تدعيم الاحتياطي من العملة، يقترح إدراج مجمل الهبات الخارجية للدولة ضمن موارد ميزانية الدولة تكريسا لمبادئ الشمولية والشفافية والحوكمة التي أقرها القانون الأساسي للميزانية وضمان الرقابة القبلية اللازمة على عمليات الصرف المنجزة بعنوانها وذلك عبر اعتماد آلية حسابات أموال المشاركة التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا الصنف من الموارد.

✓ قيام كل قطاع في مجال تدخله بوضع برامج تمكن من ضمان الحياة والبقاء والنماء وعدم التمييز والكرامة للأطفال بما يمكن من تحقيق مصلحتهم الفضلى.

#### 5- منح المؤسسات العمومية:

يتم إعداد ميزانية المؤسسة في إطار تفعيل حوار التصرف لتدارس حاجياتها من التمويل ومساهمتها في تحقيق الأداء الخاص بالبرنامج.

وبخصوص ميزانيات المؤسسات العمومية، فإنه يتعين في هذا الصدد:

- إحكام تعبئة الموارد الذاتية وإدراجها حسب البرامج التي تساهم في تحقيق أهدافها.
- إدراج الفواضل المتوفرة لتغطية الحاجيات المتأكدة.

▪ حصر منحة الدولة في حدود الفارق بين الموارد الحقيقية المنتظرة والحاجيات المتأكدة من النفقات مما يستوجب اعتماد مزيد من الدقة عند ضبط تقديرات الموارد الذاتية (نسق إنجاز السنوات الفارطة، تبرير النقص أو الزيادة من خلال جملة من المعطيات الموضوعية...) وتحديد تقديرات نفقاتها على المدى المتوسط 2025-2027.

ويتم صرف المنحة المسندة لفائدة المؤسسات العمومية خلال سنة 2025 على أقساط حسب نسب يتم تحديدها من طرف الوزير المكلف بالمالية باعتباره مسؤولاً على ديمومة ميزانية الدولة.

كما يتعين في إطار مشروع ميزانية المهمة، مد مصالح وزارة المالية بكشف حول تنفيذ ميزانية المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبياً بميزانية الدولة للسنوات الثلاث الأخيرة مؤشراً عليها من طرف المحاسب العمومي المختص.

## 6- الحسابات الخاصة:

يتم اعتماد نفس التوجهات المشار إليها أعلاه بالنسبة لنفقات الحسابات الخاصة سواء بالنسبة للحسابات الخاصة في الخزينة أو حسابات أموال المشاركة بالإضافة إلى ما يلي:

- توزيع نفقات الحسابات الخاصة داخل كل مهمة حسب البرامج والبرامج الفرعية والوحدات العملياتية والأنشطة والأقسام.  
- ضبط التقديرات الخاصة بنفقات الحسابات الخاصة في حدود الحاجيات المتأكدة بغض النظر عن صبغتها التقديرية مع التأكيد على أن هذه الحسابات تبقى استثناء لمبدأ الشمولية وعدم التخصيص مما يتجه العمل على التقليل من إحداثها وكذلك العمل على تقييم تدخلاتها المتواصلة وتبرير نفقاتها الجديدة.

## 7- الصناديق الخاصة:

عملاً بأحكام الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية فإن المهمات المعنية مدعوة لتقديم تقرير حول نشاط كل صندوق خاص وإرساله إلى المصالح المعنية بوزارة

المالية ليتم إدراجه بالتقرير التآلفي للصناديق الخاصة المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2025.

## 8- المهمات الخاصة:

إن جميع الهياكل الخاضعة لمقتضيات الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانية على غرار كل من مجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى المؤقت للقضاء ومحكمة المحاسبات والهيئة العليا المستقلة للانتخابات مدعوة إلى التقيد بالأجال الواردة بقرار وزير المالية المؤرخ في 15 مارس 2019 والمتعلق بضبط روزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة.

## II- التوجهات العامة لإعداد وثائق الأداء لسنة 2025:

إضافة إلى إعداد مشروع ميزانية سنة 2025، فإن كافة المهمات مدعوة إلى إعداد وتقديم المشاريع السنوية للأداء لسنة 2025 إلى وزارة المالية في أجل أقصاه 15 جوان 2024 ليتم اعتمادها من قبل متصرفي الميزانية في جلسات نقاشات الميزانية.

ويتعين في هذا الإطار العمل على:

- تفعيل حوار التصرف مع وبين مختلف الأطراف المعنية طيلة مراحل إعداد المشروع السنوي للأداء وذلك استنادا إلى الأدلة والمذكرات التوجيهية المعدة للغرض.
- التثبت من صحة وصدقية المعطيات المدرجة بالمشروع مما يعكس الالتزام الفعلي لرؤساء البرامج بتحقيق الأهداف المتعهد بها.
- إيلاء الأهمية اللازمة لملاحق المشروع السنوي للأداء (بطاقات الفاعلين العموميين والبطاقات الوصفية للمؤشرات وبطاقة النوع الاجتماعي) وتعميرها بكل دقة.
- احترام الهيكلية الموحدة للوثيقة الملحقة بهذا المنشور.
- تكريس الطابع الاستراتيجي على مستوى هذه الوثيقة.
- اعتماد المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء الموضوعة على الذمة من قبل كافة المتدخلين في تنفيذ السياسة العمومية.

هذا وبالنسبة لجلسات مناقشات الميزانية بوزارة المالية فإنه:

- يتعين على كل من رؤساء البرامج ورؤساء وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف القطاعية ومراقبي المصاريف العمومية والمكلفين بإعداد وتنفيذ الميزانية على مستوى المهام مواكبة جميع هذه الاجتماعات.

- يتعين على رؤساء البرامج تقديم أطر الأداء الخاصة ببرامجهم لسنة 2025 والأنشطة المقترحة تنفيذها لتبرير الاعتمادات المطلوبة. ومن جهة أخرى يتعين عليهم تحيين هذه التقارير أخذا بعين الاعتبار لنتائج المناقشات مع مصالح هيئة الميزانية بوزارة المالية.

ونظرا لأهمية الموضوع، فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الهياكل والولاية ورؤساء البرامج التقيد بمقتضيات هذا المنشور واحترام كل ما جاء برونامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقه ووضعه حيز التنفيذ بغاية الحرص على تحقيق التوازنات العامة للمالية العمومية.

والسلام.

رئيس الحكومة  
أحمد الحشاني

الجمهورية التونسية  
وزارة المالية

مشروع الميزانية حسب الأداء  
مهمة.....  
لسنة 2025



## الفهرس

### المحور الأول: التقديم العام

- 1- إستراتيجية المهمة
- 2- تقديم برامج المهمة
- 3- الأهداف الاستراتيجية للبرامج ومؤشرات قياس الأداء
- 4- إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
  - 1-4- برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط حسب البرامج ومصادر التمويل
  - 2-4- برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط حسب الأقسام ومصادر التمويل
- 5- توزيع نفقات المهمة لسنة 2025
  - 1-5- توزيع نفقات المهمة لسنة 2025 حسب البرامج والأقسام ومصادر التمويل
  - 2-5- النفقات ذات الصبغة التنموية للمهمة لسنة 2025
- 6- توزيع اعتمادات المؤسسات الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية
- 7- أعوان المهمة
- 8- التحليل الإجمالي لنفقات المهمة لسنة 2025
  - 1-8- نفقات التأجير
  - 2-8- نفقات التسيير
  - 3-8- نفقات التدخلات
  - 4-8- نفقات الاستثمار
  - 5-8- نفقات العمليات المالية
- 9- الحسابات الخاصة والصناديق الخاصة
- 10- جدول تلخيصي

### المحور الثاني: نفقات المهمة حسب البرامج

#### البرنامج عدد 1:.....

- 1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته
- 2- نفقات البرنامج

1-2- نفقات التآجير

2-2- نفقات التسيير

3-2- نفقات التدخلات

4-2- نفقات الاستثمار

5-2- نفقات العمليات المالية

### الملاحق:

الجداول والبطاقات المتعلقة بنفقات المهمة

بطاقات لأهم مشاريع الاستثمار

جدول للمشاريع الممولة بواسطة قروض خارجية موظفة

جدول للمشاريع الممولة بواسطة هبات موظفة

## المحور الأول: التقديم العام

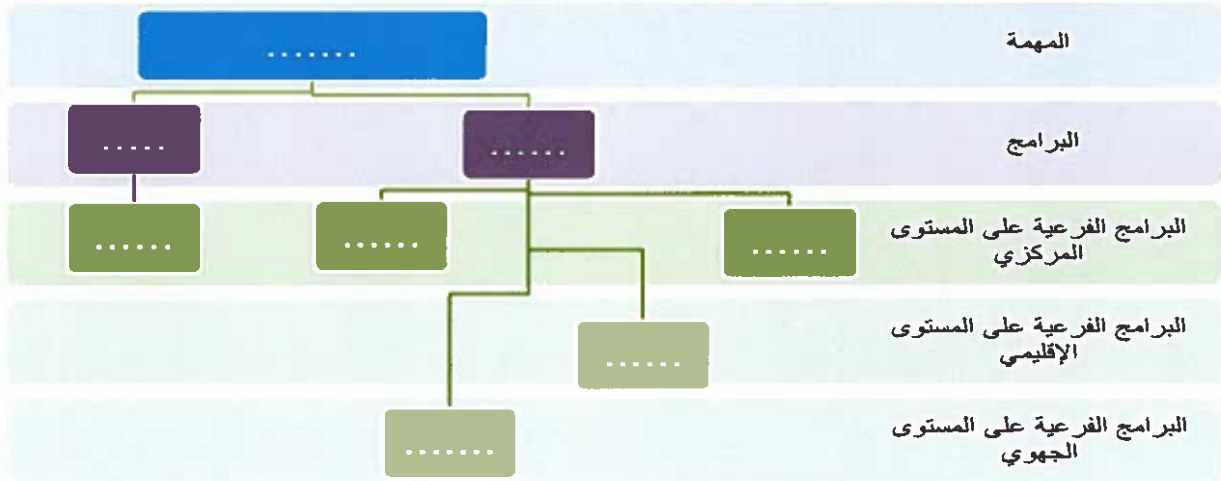
### 1- إستراتيجية المهمة:

- تقديم مختصر لسياسة القطاع واستراتيجيته بما في ذلك أهم الإصلاحات القطاعية مع العمل على الأخذ بعين الاعتبار الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز.
- يمكن الإشارة الى بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة بالنسبة للقطاع: % من الناتج المحلي الخام، % من اليد العاملة ...
- ادراج بعض المعطيات الاجمالية التي توضح دور المهمة في إطار مخطط التنمية. يمكن إدراج % المهمة من اعتمادات المخطط

### 2- تقديم برامج المهمة:

تتضمن مهمة ..... لسنة 2025 ..... برنامجا و..... برنامجا فرعيا و..... نشاطا و..... هدفا و..... مؤشرا لقيس أدائها ويساهم في تحقيقها ..... فاعل عمومي.

رسم بياني: هيكلية المهمة حسب البرامج والبرامج الفرعية



البرنامج	الفاعلون العموميون

3- الأهداف الاستراتيجية للبرامج و مؤشرات الأداء:

جدول حول: الأهداف الاستراتيجية للبرامج ومؤشرات الأداء (مثال)

البرنامج	البرنامج الفرعي	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قياس أداء الهدف
برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	- برنامج فرعي مركزي: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية - 24 برنامج فرعي جهوي	الهدف 1.1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي	المؤشر 1.1.1: تحسين مردودية الزراعات السقوية
		الهدف 2.1: دعم نظام الجودة والمراقبة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية تماشيا مع متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية	المؤشر 1.2.1: نسبة التغطية الصحية (الحيوانية)
		الهدف 3.2.1: تطور تصدير المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية (بيان المصدر أو التسمية المثبتة للأصل)	المؤشر 2.2.1: عدد حملات الوقاية للصحة النباتية
برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	- برنامج فرعي مركزي: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية - 13 برنامج فرعي جهوي	الهدف 1.2: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري	المؤشر 1.1.2: تركيز الأرصفة الاصطناعية (جهوي) المؤشر 2.1.2: عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري (جهوي)

#### 4- اطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

#### 1-4 برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط حسب البرامج ومصادر التمويل

الوحدة: ألف دينار

التقديرات			ق م 2024	إنجازات 2023	مصادر التمويل	البيان
2027	2026	2025				
					موارد الدولة	البرنامج .....
					م ذ م ع	
					مجموع البرنامج	
					موارد الدولة	البرنامج .....
					م ذ م ع	
					مجموع البرنامج	
					موارد الدولة	برنامج القيادة والمساندة
					م ذ م ع	
					مجموع البرنامج	
					موارد الدولة	المجموع
					م ذ م ع	
					مجموع البرامج	

موارد الدولة: تشمل الموارد العامة لميزانية الدولة وموارد القروض الخارجية الموظفة وموارد الحسابات الخاصة (موارد الحسابات الخاصة في الخزينة وموارد حسابات أموال المشاركة)  
م ذ م ع: الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

## 2-4 برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط حسب الأقسام ومصادر التمويل

الوحدة: ألف دينار

البيان	مصادر التمويل	إنجازات 2023	ق م 2024	التقديرات		
				2025	2026	2027
نفقات التأجير	موارد الدولة					
	م ذ م ع					
	مجموع القسم					
نفقات التسيير	موارد الدولة					
	م ذ م ع					
	مجموع القسم					
نفقات التدخلات	موارد الدولة					
	م ذ م ع					
	مجموع القسم					
نفقات الاستثمار	موارد الدولة					
	م ذ م ع					
	مجموع القسم					
نفقات العمليات المالية	موارد الدولة					
	م ذ م ع					
	مجموع القسم					
المجموع	موارد الدولة					
	م ذ م ع					
	مجموع القسم					

موارد الدولة: تشمل الموارد العامة لميزانية الدولة وموارد القروض الخارجية الموظفة وموارد الحسابات الخاصة (موارد الحسابات الخاصة في الخزينة وموارد حسابات أموال المشاركة)  
م ذ م ع: الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

## 5- توزيع نفقات المهمة لسنة 2025:

### 1-5 التوزيع حسب البرامج والأقسام ومصادر التمويل

تتوزع اعتمادات الدفع للمهمة لسنة 2025 حسب البرامج وطبيعة النفقة ومصادر التمويل كما يلي:

الوحدة: ألف دينار

المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الاستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	الأقسام	
						البرامج/ م التمويل	
						م ع م	برنامج 1
						م ق خ م	
						ح خ	
						موارد الدولة	
						م ذ م ع	
						مجموع البرنامج	
						م ع م	برنامج 2
						م ق خ م	
						ح خ	
						موارد الدولة	
						م ذ م ع	
						مجموع البرنامج	
						م ع م	برنامج القيادة والمساندة
						م ق خ م	
						ح خ	
						موارد الدولة	
						م ذ م ع	
						مجموع البرنامج	
						م ع م	المجموع
						م ق خ م	
						ح خ	
						موارد الدولة	
						م ذ م ع	
						مجموع البرامج	

(\* إمكانية اضافة رسم بياني

وتتوزع اعتمادات التعهد للمهمة لسنة 2025 حسب البرامج وطبيعة النفقة ومصادر التمويل كما يلي:

الوحدة: ألف دينار

المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الاستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	الأقسام	
						البرامج / م التمويل	
						م ع م	برنامج 1
						م ق خ م	
						ح خ	
						موارد الدولة	
						م ذ م ع	
						مجموع البرنامج	
						م ع م	برنامج 2
						م ق خ م	
						ح خ	
						موارد الدولة	
						م ذ م ع	
						مجموع البرنامج	
						م ع م	برنامج القيادة والمساندة
						م ق خ م	
						ح خ	
						موارد الدولة	
						م ذ م ع	
						مجموع البرنامج	
						م ع م	المجموع
						م ق خ م	
						ح خ	
						موارد الدولة	
						م ذ م ع	
						مجموع البرامج	

(\* إمكانية اضافة رسم بياني



## 2-5 النفقات ذات الصبغة التنموية للمهمة لسنة 2025

تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لسنة 2025 ما قدره .....أد تعهدا و .....أد دفعا مقابل ..... أد تعهدا و .....أد دفعا سنة 2024 وتوزع كما يلي:

الوحدة: ألف دينار

البرامج	النفقات	ق م 2024		تقديرات 2025		التطور		%
		دفع	تعهد	دفع	تعهد	دفع	تعهد	
برنامج.....	نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)							
	نفقات الاستثمار							
	نفقات العمليات المالية							
	<b>مجموع البرنامج</b>							
برنامج.....	نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)							
	نفقات الاستثمار							
	نفقات العمليات المالية							
	<b>مجموع البرنامج</b>							
برنامج.....	نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)							
	نفقات الاستثمار							
	نفقات العمليات المالية							
	<b>مجموع البرنامج</b>							
المجموع	نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)							
	نفقات الاستثمار							
	نفقات العمليات المالية							
	<b>مجموع البرامج</b>							

## 6- توزيع اعتمادات المؤسسات الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية

في ما يتعلق بالمؤسسات التابعة للمهمة، يمكن توزيع تقديرات نفقاتها لسنة 2025 كما يلي:

الوحدة: ألف دينار

الجملة	نفقات العمليات المالية		نفقات التدخلات		نفقات التسيير		نفقات التأجير		المؤسسات	البرامج
	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة		
موارد ذاتية									مؤسسات خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية	برنامج .....
موارد الدولة									- مؤسسات غير خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية	
									- مؤسسات خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية	برنامج .....
									- مؤسسات غير خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية	
										المجموع

## 7- أعوان المهمة

يبلغ عدد أعوان المهمة إلى موقى سنة 2025 ..... عونا ويشمل العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم بالوزارة بمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية الملحقة ميزانيتها ترتيبيا بميزانية الدولة بالإضافة إلى أعوان المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية ويتوزعون على النحو التالي:

المجموع 2	أعوان المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية (*)	المجموع 1	أعوان المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية	أعوان الإدارات المركزية والجهوية	
					- البرنامج 1
					- البرنامج 2
					- .....
					- برنامج القيادة والمساندة
					المجموع الجزئي
					- في حالة تعاون فني
					المجموع العام

(\*) احتساب أعوان هذه المؤسسات سواء منهم المتمتعين بمنحة تأجير من ميزانية الدولة أو المؤجرين على حساب الحسابات الخاصة في الخزينة (مجامع، مراكز فنية..)

وقد تطوّر أعوان المهمة المرخص فيهم بين 2024 و2025 على النحو التالي:

نسبة التطور (%)	الفارق	الأعوان المرخص فيهم لسنة 2024	النسبة (%)	الأعوان المرخص فيهم لسنة 2025	
					- البرنامج 1
					- البرنامج 2
					.....
					- برنامج القيادة والمساندة
					المجموع الجزئي
					- في حالة تعاون فني
			100		المجموع العام

## 8- التحليل الإجمالي لنفقات المهمة لسنة 2025

- تحليل إجمالي لنفقات المهمة مع ربطها باستراتيجية المهمة  
- ضرورة إدراج نفقات التعهد والدفع بالنسبة لكل قسم

1-8- نفقات التأجير

2-8- نفقات التسيير

3-8- نفقات التدخلات

4-8- نفقات الاستثمار

المشاريع المتواصلة والمشاريع الجديدة...

5-8- نفقات العمليات المالية

## 1-8- نفقات التاجير

ضبطت نفقات التاجير المحمولة على الموارد العامة للميزانية لسنة 2025 في حدود ... م د تعهدا ودفعا مقابل .... م د سنة 2024 أي بزيادة قدرها ... م د تمثل نسبة ... % . وتفسر هذه الزيادة خاصة بالانعكاس المالي للزيادة في الأجور (الزيادة العامة والزيادات الخصوصية للأسلاك) إلى جانب الترقيات والانتدابات الجديدة:

الوحدة: ألف دينار

الجملة العامة		منح المؤسسات العمومية		تاجير المصالح المركزية والجهوية		نفقات التاجير البرامج
2025	2024	2025	2024	2025	2024	
						البرنامج عدد 01:
						البرنامج عدد 02:
						البرنامج عدد 03 :
						<u>المجموع</u>

## 2-8- نفقات التسيير

ضبطت نفقات التسيير لسنة 2025 في حدود م د تعهدا ودفعا مقابل .... م د سنة 2024 أي بزيادة قدرها ..... م د تمثل نسبة .... % . وتبلغ جملة نفقات التسيير لمهمة م د باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات. وتتوزع حسب البرامج كما يلي:

الوحدة: ألف دينار

الجملة العامة		منح المؤسسات العمومية		تسيير المصالح المركزية والجهوية		نفقات التسيير البرامج
2025	2024	2025	2024	2025	2024	
						البرنامج عدد 01:
						البرنامج عدد 02:
						البرنامج عدد 03 :
						<u>المجموع</u>

2025

2024

المصالح المركزية والجهوية

-

-

منح المؤسسات الإدارية:  
منح المؤسسات غير الإدارية:

3-8- نفقات التدخلات

ضبطت نفقات التدخلات لمهمة لسنة 2025 في حدود م د تعهدا ودفعا مقابل م د تعهدا ودفعا لسنة 2024 أي بارتفاع قدره م د تمثل نسبة % . وتنقسم إلى تدخلات ذات صبغة عادية وتبلغ ... م د وتمثل أساسا في المساهمات في المنظمات الدولية والمنح والجوائز والمنح لفائدة المؤسسات العمومية الإدارية وتدخلات ذات صبغة تنمية وتبلغ ... م د وهي أساسا تحويلات لفائدة مؤسسات عمومية غير إدارية قصد القيام ببرامج تنمية. وتبلغ جملة نفقات التدخلات لمهمة باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات ..... م د. تتوزع حسب مصادر التمويل كما يلي:

- الموارد العامة لميزانية الدولة: م د
- موارد القروض الخارجية الموظفة: م د
- الحسابات الخاصة: م د
- الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية: م د

وتتوزع نفقات التدخلات حسب البرامج على النحو التالي:

الوحدة: ألف دينار

الجملة العامة		منح المؤسسات العمومية		تدخلات المصالح المركزية والجهوية		نفقات التدخلات البرامج
2025	2024	2025	2024	2025	2024	
						البرنامج عدد 01:
						البرنامج عدد 02:
						البرنامج عدد 03 :
						<u>المجموع</u>

أهم نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية:

وتبلغ نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية الممنوحة للمؤسسات غير الإدارية ..... م د وسيتم تخصيصها أساسا لتمويل:

- ✓ إنجاز البرامج السنوية
- ✓ التدخلات السنوية للمؤسسة
- ✓ إنجاز مشاريع الشركة

#### 4-8- نفقات الاستثمار

ضبطت نفقات الاستثمار لمهمة لسنة 2025 في حدود .... م د تعهدا و .... م د دفعا مقابل .... م د تعهدا و ..... م د دفعا سنة 2024.

تحليل إجمالي لنفقات الاستثمار

- بيان تطور الإعتمادات المخصصة للاستثمار تعهدا و دفعا

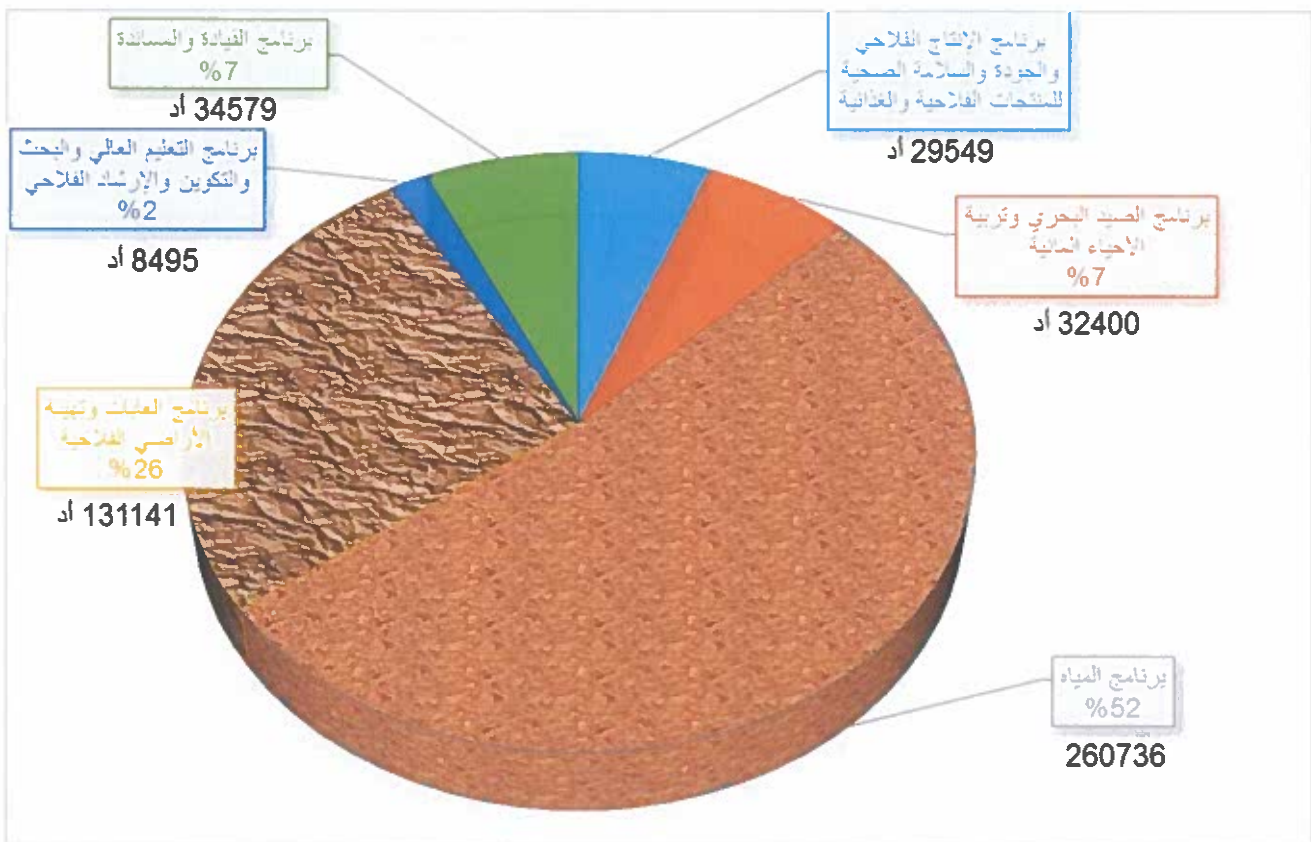


وتتوزع كما يلي:

الوحدة: ألف دينار

المجموع		ح خ		م ق خ م		م ع م		
دفع	تعهد	دفع	تعهد	دفع	تعهد	دفع	تعهد	
								مشاريع بصدد الإنجاز
								مشاريع جديدة
								المجموع

كما توزع حسب البرامج كما يلي:



إن دراسة نسق استهلاك نفقات الاستثمار الخاصة بالمهمة، يبرز أن المدة اللازمة لتغطية التعهدات بواسطة الدفعات يبلغ .... سنة وذلك حسب الجدول الموالي:



## جدول تغطية اعتمادات الدفع لاعتمادات التعهد للمهمة

الوحدة: ألف دينار

اعتمادات الاستثمار		المهمة
		اعتمادات التعهد المتبقية من السنوات المنقضية (1)
		اعتمادات التعهد المرسمة لسنة 2025 (2)
		منها اعتمادات تعهد للمشاريع المتواصلة (3)
		منها اعتمادات تعهد للمشاريع الجديدة (4)
نسبة التغطية		مجموع اعتمادات الدفع المرسمة لسنة 2025 (5)
(*) (3+1)/6		منها اعتمادات دفع للمشاريع المتواصلة (6)
(**) 4/7		منها اعتمادات دفع للمشاريع الجديدة (7)
		تقديرات اعتمادات التعهد المتبقية (8) = (1+2) - (5)
		المدة اللازمة لتغطية اعتمادات التعهد (5/8)

(\* ) اعتمادات الدفع المرسمة سنة 2025 لخلاص برامج ومشاريع السنوات المنقضية تغطي فقط (6) / (1+3) من اعتمادات التعهد للسنوات المنقضية.

(\*\* ) اعتمادات الدفع المرسمة سنة 2025 لخلاص البرامج والمشاريع الجديدة تغطي فقط (4/7) من اعتمادات التعهد للمشاريع الجديدة.

### 5-8- نفقات العمليات المالية

ضبطت نفقات العمليات المالية لسنة 2025 في حدود .... م د خصصت لتمويل

.....

### 9- الحسابات الخاصة والصناديق الخاصة:

#### 1-9- الحسابات الخاصة:

#### 1-1-9- الحسابات الخاصة في الخزينة:

تبلغ النفقات المحمولة على الحسابات الخاصة في الخزينة .... م د سنة 2025 مقابل .... م د سنة 2024. وتتوزع على النحو التالي:

**9-1-2- حسابات أموال المشاركة:**  
**(بالنسبة للمهمات التي يتم احتساب اعتمادات هذه الحسابات ضمن الأسقف المخصصة لها)**

**9-2- الصناديق الخاصة:**

## جدول ملخص لأهم الأنشطة والاعتمادات الخاصة بكل برنامج

مثال:

### مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية

(بمصاب 1000 د)

ملاحظات	المجموع العام	نفقات				البرامج وأهم الأنشطة	
		الصلوات المالية	الاستثمار	التدخل	التسيير		التأجير
عدد الأعران المباشرين : 2269	1347800	170000	1081000	0	46400	50400	- برنامج البنية التحتية للطرق
			705000 151000				<u>أهم الأنشطة :</u> - جملة اعتمادات المشاريع المتواصلة - جملة اعتمادات المشاريع الجديدة
ترفع لمي رأس مال الشركة		170000					- شركة تونس الطرقات السيارة
التمهيد 2010 م د منها 150 م د قانون مالية تكميلي			175000				- الطريق السيارة تونس جلمة
التمهيد 774 م د			4500				- قنطرة بنزرت
التمهيد 33 م د							- تطوير شبكة الطرقات المهيكلية للمدن
التمهيد 81 م د							- تهيئة وتدعيم الطرقات المرقمة
التمهيد 180 م د							- تهيئة وتدعيم المسالك الريفية
التمهيد 185 م د							- صيانة الطرقات والمسالك الريفية
تمهيد 55 م د قانون المالية التكميلي							- تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات
						700	- مركز التجارب وتقنيات البناء
عدد الأعران المباشرين : 579	137290	2200	116500	0	2190	16400	- برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
التمهيد 13.5 م د			108000		546		- حماية المدن من الفيضانات وصيانة المنشآت المائية
التمهيد 3.6 م د			6100		1049		- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وصيانة الهياكل البحرية
التمهيد 0.05 م د			50				- روضة آل بورقيبة
التمهيد 2.4 م د			900				- تهيئة المعابر الحدودية
التمهيد 0.09 م د			90				- دراسات البنيات المدنية
التمهيد 1.36 م د			1360				- متابعة انجاز مشاريع البنيات المدنية
قرض من الميزانية		1100					- شركة تبارورة بصفافس
قرض من الميزانية		500					- شركة استصلاح بحيرة تونس الجنوبية
قرض من الميزانية		600					- شركة استصلاح سبخة بن غياضة

ملاحظات	المجموع العام	نفقات					البرامج وأهم الأنشطة
		العمليات المالية	الاستثمار	التنقل	التسيير	التأجير	
عدد الأعران المباشرين : 836	204530		185260	370	1400	17500	- برنامج التهيئة الترابية والتصوير والإسكان
تمهد 55 م د +			77000				- إنجاز مساكن ومقاسم إجتماعية
تمهد 16 م د +			18000				- إزالة مساكن بدائية
			26400				- تهيئة وإمماج الأحياء السكنية الكبرى
			38000				- صندوق FOPROLOS
			10000				- صندوق FNAH
تمهد 6 م د +			6000				- برنامج تدعيم وتصوير الطرقات البلدية
تمهد 3.6 م د			3500				- التعمير
تمهد 0.3 م د			700				- التهيئة الترابية
تمهد 0.4 م د			660	70	329	2220	- وكالة التعمير لتونس الكبرى
				300			- فتح مكتب للأمم المتحدة للسكن (الهيئات)
ARRI			5000				- عمليات التهيئة والتجديد العمراني
عدد الأعران المباشرين : 1103	45380		5070	2750	6960	30600	- برنامج القيادة والمساعدة
تمهد 5.3 م د			3290				- بناء مقرات الإدارات الجهوية والفرق والورشات
تمهد 1.0 م د			1010				- التصرف في المعدات والتجهيزات
تمهد 0.6 م د			500				- إدارة الإعلامية
تمهد 0.7 م د			70				- التصرف في الميزانية حسب الأهداف
تمهد 0.2 م د			200				- الإعلانات والإشهار
				2085			- تذاكر الأكل
				50			- التنفيل
				14			- الجمعية الرياضية (8 أ د) ووداديات أخرى (6 أ د)
				76			- المساهمة في المنظمات العالمية
				525			- المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية
جملة عدد الأعران المباشرين : 4787	1735000	172200	1387830	3120	56950	114900	المجموع العام

## المحور الثاني: نفقات المهمة حسب البرامج

### البرنامج 1

#### 1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته

ضبط إستراتيجية البرنامج وبيان علاقتها بالتوجه العام لمخطط التنمية وإستراتيجية المهمة ، مع العمل على :

- تحديد الغاية المنتظرة في البرنامج

- الإطار العام للبرنامج (التعهدات الدولية والوطنية خاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية

المستدامة)

- تشخيص واقع البرنامج ( نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات) بما في ذلك

التشخيص المتعلق بالفوارق بين النساء والرجال

تقديم أولويات البرنامج بما في ذلك المتعلقة بتقليص الفوارق بين النساء والرجال

وتتوزع ميزانية برنامج ..... لسنة 2025 حسب الأنشطة على النحو التالي:

(تقديم مختلف الأنشطة (التي تستوجب ترجمة مالية) مع البيان الوجودي للتأثير المالي لكل نشاط

(تقدير للاعتمادات الخاصة بكل نشاط) وأهم دعائم الأنشطة (التي لا تستوجب ترجمة مالية)

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	دعائم الأنشطة	الأنشطة	تقديرات 2025
		.....	.....
		.....	.....
		.....	.....
		.....	.....
		.....	.....
		.....	.....

#### 2- نفقات البرنامج

ضبطت نفقات برنامج ..... لسنة 2025 في حدود .....مقابل.....

سنة 2024 وتتوزع كما يلي:

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2025	ق م 2024	إنجازات 2023	مصادر التمويل	البيان
					م ع م	نفقات التأجير
					م ق خ م	
					ح خ	
					موارد الدولة	
					م ذ م ع	
					مجموع القسم	
					م ع م	نفقات التسيير
					م ق خ م	
					ح خ	
					موارد الدولة	
					م ذ م ع	
					مجموع القسم	
					م ع م	نفقات التدخلات
					م ق خ م	
					ح خ	
					موارد الدولة	
					م ذ م ع	
					مجموع القسم	
					م ع م	نفقات الاستثمار
					م ق خ م	
					ح خ	
					موارد الدولة	
					م ذ م ع	
					مجموع القسم	
					م ع م	نفقات العمليات المالية
					م ق خ م	
					ح خ	

					موارد الدولة	المجموع
					م ذ م ع	
					مجموع القسم	
					م ع م	
					م ق خ م	
					ح خ	
					موارد الدولة	
					م ذ م ع	
					مجموع القسم	

كما تتوزع تقديرات 2025 للبرنامج المذكور حسب البرامج الفرعية كما يلي:

الوحدة: ألف الدينار

المجموع	<u>نفقات العمليات المالية</u>	<u>نفقات الاستثمار</u>	<u>نفقات التدخلات</u>	<u>نفقات التسيير</u>	<u>نفقات التأجير</u>	البيان
						برنامج فرعي 1
						برنامج فرعي 2
						برنامج فرعي ....
						المجموع

## 1-2- نفقات التأجير

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعا لبرنامج ..... لسنة 2025 في حدود .....  
مقابل ..... سنة 2024.

تحليل الموارد الذاتية للمؤسسات التابعة للبرنامج

تحليل + توزيع للعدد الجملي لأعوان البرنامج حسب البرامج الفرعية أو الهياكل (التقاعد، الترقية،  
التسوية...)

كل ما يهّم تأجير المؤسسات (EPA و EPNA)  
توزيع الأعوان حسب الأسلاك (اداريين/فنيين...)

## 2-2-نفقات التسيير

ضبطت نفقات التسيير تعهدا ودفعاً لبرنامج ..... لسنة 2025 في حدود ..... مقابل ..... سنة 2024.

تحليل الموارد الذاتية للمؤسسات التابعة للبرنامج  
تحليل لأهم النفقات

## 2-3-نفقات التدخلات

ضبطت نفقات التدخلات لبرنامج ..... في حدود ..... تعهدا و ..... دفعاً لسنة 2025 مقابل ..... تعهدا و ..... دفعاً سنة 2024.

تحليل الموارد الذاتية للمؤسسات التابعة للبرنامج  
تحليل لأهم النفقات

## 2-4-نفقات الاستثمار

ضبطت نفقات الاستثمار لبرنامج ..... لسنة 2025 في حدود ..... أد تعهدا و ..... أد دفعاً مقابل ..... أد تعهدا و ..... أد دفعاً سنة 2024. وتتوزع حسب البرامج الفرعية على النحو التالي:

الوحدة: ألف دينار

النسبة (%)	الفارق		تقديرات 2025		ق م 2024		إنجازات 2023		البيان
	دفع	تعهد	دفع	تعهد	دفع	تعهد	دفع	تعهد	
									البرنامج الفرعي 1
									البرنامج الفرعي 2
									البرنامج الفرعي...
									المجموع



كما يمكن توزيعها كما يلي:

الوحدة: ألف دينار

المجموع		موارد حسابات خاصة		موارد قروض خارجية موظفة		الموارد العامة للميزانية		
		دفع	تعهد	دفع	تعهد	دفع	تعهد	
								مشاريع بصدد الإنجاز
								مشاريع جديدة
								<u>المجموع</u>

وقد تطورت نفقات الاستثمار على مستوى اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع كما يلي:

الوحدة: ألف دينار

تطور الاعتمادات		تقديرات 2025		ق م 2024		انجازات 2023		البيان
اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	
						-	-	مشاريع بصدد الإنجاز
						-	-	مشاريع وبرامج جديدة
								<u>المجموع</u>

(\* بالنسبة لإنجازات 2023 يمكن الاقتصار على "المجموع")

تحليل إجمالي لأهم المشاريع والبرامج (متواصلة وجديدة) في إطار كل برنامج (التمويل، مدة الانجاز، مكونات المشروع.....)

← الإشارة إلى الهبات في صورة وجودها

## 2-5- نفقات العمليات المالية

ضبطت نفقات العمليات المالية تعهدا ودفعيا لبرنامج ..... لسنة 2025 في حدود  
..... مقابل ..... سنة 2024.

تحليل لأهم العمليات

# الملاحق

# الجداول والبطاقات المتعلقة بنفقات المهمة (جداول أمد + بطاقات حسب القطاع)

## بطاقات لأهم مشاريع الاستثمار

## بطاقة مشروع (مثال)

### 1 - تقديم المشروع:

إطار المشروع، جاهزية الدراسات...

### 2 - أهداف المشروع:

- توفير... أكلة جامعية لفائدة .... طالب

- تكوين .... طالب في اختصاص....

....

### 3- كلفة المشروع المرسمة ومدة إنجازها :

\* كلفة المشروع (2025): .....

\* مدة إنجاز المشروع: 5 سنوات بداية من.....

\* طريقة التمويل:

- قرض البنك الدولي: .....

- ميزانية الدولة : .....

\* تم ترسيم الكلفة الأصلية بميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة ..... وتم تحيينها

سنة ... لتصبح.... ثم سنة .... لتصبح....

### 5- الكلفة وتوزيعها حسب مكونات المشروع

النسبة	المجموع	الاعتمادات المخصصة		مكونات المشروع
		م ق خ م	م ع م	
				الجملة

### 6- معطيات حول القرض:

\* مبلغ القرض: ..... مليون دولار (حوالي ..... مليون دينار).

\* مدة القرض: 5 سنوات (منها سنتين تمديد)

\* نسبة الفائدة: .... % .

\* مدة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال.

### 7- تقدم الانجاز المالي والمادي للمشروع\*:

• إنجازات سنة 2020:

• إنجازات سنة 2021:

• إنجازات سنة 2022:

• إنجازات سنة 2023:

• برنامج سنة 2024:

• برنامج سنة 2025:



## جدول حول المشاريع الممولة بواسطة هبات موظفة (2025)

الملاحظات	الممول	مدة المشروع	الهيكل المتصرف في الهبة	نوع الهبة		بيان البرنامج والمشروع ..... برنامج ..... مشروع
				عينية	نقدية (المبلغ أ د)	





المشروع السنوي للأداء  
لسنة 2025

المهيكل الموحدة

# الفهرس

## المحور الأول: تقديم المهمة :

- 1- إستراتيجية المهمة
- 2- برامج المهمة
- 3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

## المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

- 1- تقديم البرنامج
- 2- أهداف ومؤشرات الأداء
- 3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

## الملاحق: - بطاقات المؤشرات

- بطاقات الفاظين العموميين
- بطاقة النوع الاجتماعي للمهمة-تعهدات

### Police à utiliser

#### 1/ pour le texte

- ❖ Les titres (En Gras)
  - Type police : Arabic Transparent
  - Taille : 20
- ❖ Les paragraphes
  - Type police : Arabic transparent
  - Taille 16
  - Interligne 1.5

#### 2/ pour les tableaux

- ❖ Les titres (En Gras)
  - Type police : SimplifiedArabic
  - Taille : 20
- ❖ Le contenu du tableau
  - Type police : SimplifiedArabic
  - Taille : 10

## المحور الأول تقديم المهمة

## 1- إستراتيجية المهمة :

يتم في هذا الجزء تقديم استراتيجية المهمة استئناسا بالنقاط التالية :

\* غاية المهمة (تحديد الغاية بما يستجيب لتطلعات المنتفعين بالسياسات العمومية)

\* رؤية المهمة على المدى المتوسط

\* الالتزامات الدولية بالأساس أهداف التنمية المستدامة والالتزامات الوطنية أساسا مخطط التنمية وكافة الإستراتيجيات وخطط العمل بما في ذلك ذات العلاقة بالمسائل الأفقية (على غرار النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية وحقوق الطفل) مع الحرص على بيان ما تم التعهد به من قبل المهمة .

\* تشخيص واقع القطاع (بيان نقاط القوة ونقاط الضعف)  
\* المحاور الإستراتيجية في علاقة بتشخيص القطاع

ملاحظة : استراتيجية المهمة يجب أن تكون متناسقة مع توجهات الحكومة والتزاماتها الدولية والوطنية من جهة، ومع الموارد المالية المرصودة لفائدة المهمة على المدى المتوسط من جهة أخرى.

يتم صياغة هذا الجزء بصفة مختصرة على أن يكون واضحا ومفهوما من قبل الأطراف المعنية وخاصة المواطن.

## 2- برامج المهمة :

يتم في هذا الجزء :  
تقديم برامج المهمة  
(عدم ادراج التنزيل العملياتي للبرامج ضمن هذا الجزء)

### 3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

#### أ- ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025  
حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2025 (2)	ق م_ ق م تعديلي 2024 (1)	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1) - (2)			اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
				اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	
				اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	
				اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	
				اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	
				اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	
				اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	
				اعتمادات الدفع	

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025  
حسب البرامج

(الوحدة : ألف دينار)

التطور		تقديرات 2025 (2)	ق م ق م تعديلي 2024 (1)	البرامج	
النسبة %	المبلغ (1) - (2)			اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 1
				اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 2
				اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 3
				اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	البرنامج...
				اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	المجموع العام
				اعتمادات الدفع	

\*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

يتم في هذا الجزء:

تفصيل التطورات التي طرأت على تقديرات الاعتمادات الخاصة بسنة 2025 حسب البرامج والطبيعة الاقتصادية للنفقة (زيادة أو نقصان) مقارنة بما تمت المصادقة عليه خلال سنة 2024  
تقديم تحليل وتفسير للتطورات المسجلة مع ربطها بمدى تأثيرها على مستوى الأداء المتوقع به على مستوى البرامج  
ويتجه أيضا التطرق إلى فرص التمويل الخارجي كالهبات العينية والمادية الهامة والتي من شأنها التأثير ايجابيا على أداء المهمة

## ب- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2027)

بيان توزيع الإعتمادات الخاصة بالمهمة حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة على المدى المتوسط بالإعتماد على الجدولين التاليين:

### جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027):

التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	ق م- ق م تعديلي 2024	إنجازات 2023	البيان
					نفقات التأجير
					نفقات التسيير
					نفقات التدخلات
					نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
					المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
					المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات



**جدول عدد 4:**

**إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)  
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)**

(الوحدة: الدينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م- ق م تعديلي 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
البرنامج 1					
البرنامج 2					
البرنامج 3					
البرنامج .....					
<b>المجموع</b>					

يتم في هذا الجزء:

تفصيل تقديرات الميزانية على مدى الثلاث سنوات القادمة  
تبرير التقديرات (زيادة أو نقصان) وبيان انعكاساتها على أداء  
المهمة حسب البرامج بصفة عامة

## المحور الثاني تقديم برامج المهمة

برنامج:

إسم رئيس البرنامج :

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج :

---

## 1- تقديم البرنامج:

### 1.1 الاستراتيجية

يتم في هذا الجزء تقديم استراتيجية البرنامج استناداً بالنقاط التالية:

\* غاية البرنامج (تحديد الغاية بما يستجيب لتطلعات المنتفعين بالسياسة العمومية)

\* رؤية المهمة على المدى المتوسط

\* الالتزامات الدولية بالأساس أهداف التنمية المستدامة والالتزامات الوطنية أساساً مخطط التنمية وكافة الإستراتيجيات وخطط العمل بما في ذلك ذات العلاقة بالمسائل الأفقية (على غرار النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية وحقوق الطفل) مع الحرص على بيان ما تم التعهد به من قبل البرنامج.

\* تشخيص واقع البرنامج (بيان نقاط القوة ونقاط الضعف) بصفة متجانسة وتشخيص المهمة

\* المحاور الإستراتيجية في علاقة بتشخيص البرنامج

ملاحظة: استراتيجية البرنامج يجب أن تكون متناسقة مع استراتيجية المهمة وتوجهات الحكومة والتزاماتها الدولية والوطنية من جهة ومع الموارد المالية المرصودة على المدى المتوسط من جهة أخرى.

يتم صياغة هذا الجزء بصفة مختصرة على أن يكون واضحاً ومفهوماً من قبل الأطراف المعنية وخاصة المواطن

### 2.1 الهياكل المتدخلة:

يتم تقديم لمحة عن أهم الهياكل المتدخلة في تنفيذ السياسة العمومية بما في ذلك الفاعلون العموميون

(عدم التطرق إلى تفاصيل التنزيل العملياتي للبرنامج)

## 2- أهداف ومؤشرات الأداء:

### 1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

#### ▪ الهدف 1-1-: .....

تقديم الهدف مع توضيح علاقته بالمحاور الاستراتيجية للبرنامج وتحديد مؤشرات الأداء الخاصة به

#### ▪ المؤشرات :

#### ✓ المؤشر 1.1.1: .....

تعريف المؤشر وتوضيح دواعي اختياره ومدى مساهمته في تحقيق الهدف

#### ✓ تقديرات المؤشر 1.1.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
						.....

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف المعني وذلك بناء على تحليل إنجازات المؤشر بعنوان سنة 2023 وما هو متوقع لسنة 2024

## ✓ المؤشر 2.1.1:.....

تعريف المؤشر وتوضيح دواعي اختياره ومدى مساهمته في تحقيق الهدف

### ■ تقديرات المؤشر 2.1.1

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
						.....

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف المعني وذلك بناء على تحليل انجازات المؤشر بعنوان سنة 2023 وما هو متوقع لسنة 2024

اعتماد نفس التمشي بالنسبة لبقية أهداف البرنامج

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف وبمؤشرات الأداء:

### جدول عدد 1:

#### الأنشطة ودعائم الأنشطة

تقديم أنشطة البرنامج وترجمتها المالية ودعائم الأنشطة التي تساهم في تحقيق القيمة المقدرة للمؤشر للسنة المالية المعنية وذلك في إطار تحقيق أهداف البرنامج وذلك بطريقة متجانسة والإشكاليات الذي تم طرحها على مستوى التشخيص.

(الوحدة: الف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة(*)

(\*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

## 3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يخص هذا الجزء للتطرق إلى الفاعلين العموميين (يتم الاقتصار على ذكر أهم الفاعلين المساهمين في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج) وبيان مدى مساهمتهم في تحقيق أهداف البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة إليهم بعنوان سنة 2025 (إن وجدت)

جدول عدد 2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج  
وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: الف دينار)

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025 ( إن وجدت)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

تقديم ميزانية البرنامج وإطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج  
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: الف دينار)

الفارق		تقديرات 2025 (2)	ق_م_ق م تعديلي 2024 (1)	انجازات 2023	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
					نفقات التأجير
					نفقات التسيير
					نفقات التدخلات
					نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
					المجموع



**جدول عدد 4:**

**إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)  
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات  
الدفع)**

(الوحدة: الف دينار)

تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	ق م 2024	إنجازات 2023	البيان
					نفقات التأجير
					نفقات التسيير
					نفقات التدخلات
					نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
					<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
					<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

يتم في هذا الجزء:

توضيح مبررات تقديرات الإعتمادات الخاصة بالبرنامج للسنوات القادمة مع توضيح علاقتها بتقديرات المؤشرات وكذلك الأنشطة المبرمج تنفيذها لكامل الفترة.

توضيح انعكاساتها على أداء البرنامج بصفة عامة

ويتم أيضا ضمن هذا الجزء التطرق بصفة اجمالية إلى التمويلات الهامة الأخرى التي ستخصص للبرنامج خارج إطار ميزانية الدولة على مدى الثلاث السنوات القادمة والتي من شأنها التأثير بصفة مباشرة على أدائه

الملاحق

## بطاقات مؤشرات الأداء

## بطاقة مؤشر الأداء: .....

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:
2. تعريف المؤشر:
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)، مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (efficience)
4. نوع المؤشر: (مؤشر نتائج) (indicateur des résultats)، مؤشر منتج (indicateur de produit)....
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي أو مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
2. وحدة المؤشر:
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. تاريخ توفّر المؤشر:
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>1</sup> (Valeur cible de l'indicateur): ..... سنة .....
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2024	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2027	2026	2025		2023		

<sup>1</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر (بصفة مختصرة):

3. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالموشر:

## بطاقات الفاعلين العموميين

## بطاقة عدد 1: الفاعل العمومي

### I- التعريف

1. النشاط الرئيسي:
2. مرجع الأحداث:
3. تاريخ إضفاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):

### II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية: تحديد المحاور الاستراتيجية الخاصة بالفاعل العمومي التي تنزل في إطار استراتيجية البرنامج
2. الأهداف الاستراتيجية: تحديد الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي والتي تندرج في إطار مساهمته في تحقيق أداء السياسة العمومية
3. تدخلات الفاعل العمومي: تقديم أهم الاستثمارات والمشاريع التي سيتولى الفاعل العمومي تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج.

### III- الميزانية على المدى المتوسط:

#### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

التقديرات			2024	إنجازات 2023	البيان
2027	2026	2025			
					ميزانية التصرف:
					منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
					ميزانية الاستثمار أو/التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
					<b>المجموع</b>

ملاحظة: ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

بطاقة النوع الاجتماعي للمهمة :  
التعهدات



## بطاقة النوع الاجتماعي: التعهدات

1/ الإطار العام

- يخصص هذا الجزء ل :
- عرض وطرح الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى المهمة (Poser les problématiques en matière du genre)
  - تحليل الإشكاليات من خلال بيان الأسباب الأساسية لها (Analyser ces problématiques)

### الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الاثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات 2020

الأهداف العمليّة المراعية للنوع الاجتماعي  
البرنامج عدد 1: .....

الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة ( هي التي تحقق مباشرة تحقق الهدف المعطى)	الهدف الاستراتيجي عدد 1
		الهدف العملي 1: .....
		الهدف العملي 2: .....
		الهدف الاستراتيجي عدد 1
		الهدف العملي 1: .....
		الهدف العملي 2: .....

البرنامج عدد 2: .....

الأسباب الوجيهة / الصئبة	الأسباب الصائرة ( هي التي تعوق مباشرة تحقق الهدف	الأسباب الاستراتيجية عدد 1
	المعوق	الهدف الاستراتيجية عدد 1
		الأهداف المعيارية المراجعة النوع الاجماعي
		الهدف المعيارية 1:.....
		الهدف المعيارية 2:.....
		الهدف الاستراتيجية عدد 1
		الهدف المعيارية 1:.....
		الهدف المعيارية 2:.....

يتم استكمال المعطيات بالنسبة لبقية برامج المهمة



## خطة العمل الخاصة بالآثر 1

### • الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية				المؤشر العملي	الأهداف العملياتية *	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات ** (1+ن)	طريقة الاحتساب طبيعة المؤشر				

\* المراعية للتنوع الاجتماعي

\*\* السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط				مؤشر النشاط	الأنشطة	الاهداف العملية	الاهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات		تقديرات	تقديرات		تقديرات						
	(3+ن)	(2+ن)	(1+ن)	(3+ن)	(2+ن)	(1+ن)	طريقة الاحساب					

• التحليل

يتم ضمن هذا الجزء التطرق إلى كافة المعطيات الكمية والنوعية التي تدعم النقاط التالية:

- اختيار الأهداف العملية والاشكاليات المطروحة
- المجموعة او المجموعات المستهدفة بالأنشطة التي سيتم تنفيذها
- الأثر المتوقع للأنشطة المبرمجة في التقليل من الفوارق المتعلقة بالأثر الأول من الخطة الوطنية
- تحديد تقديرات المؤشرات على المدى المتوسط
- تحديد تقديرات الميزانية

الأثر عدد 2 : الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

اعتماد نفس التمشي بالنسبة لبقية اثار الخطة الوطنية التي سيتم تزيلها على مستوى برامج المهمة

